

مظاهر تطبيق نظام الحوكمة المالية في دول المغرب العربي

-الجزائر، تونس نموذجا-

**Implementation of the financial governance system in the Maghreb
- Algeria, Tunisia model-**بلهاشمي جهيزة¹**Belhachemi djahiza¹**¹ جامعة غليزان (الجزائر)، djahiza.belhachemi@univ-relizane.dz

تاريخ الاستلام: 2022/02/24 تاريخ القبول: 2022/03/15 تاريخ النشر: 2022/03/30

ملخص:

بسبب انتشار الفساد وغياب مختلف الوسائل الرقابية، معايير الشفافية والافصاح لدى الدول بصفة عامة والمؤسسات بصفة خاصة، أثارت العديد من المسائل المتعلقة بالكيفية التي يمكن من خلالها تحسين الأداء الاقتصادي للدول وإدارة مواردها المالية ومراقبة أداء مؤسساتها ومحاربة الغش وسوء استخدام السلطة والتي يمكن من خلالها تعزيز وتحسين وتيرة النمو في الأجل الطويل، وتمثلت هذه الكيفية في نظام الحوكمة المالية، وعليه نهدف من خلال هذه الورقة البحثية الى إبراز مظاهر تطبيقات معايير الحوكمة المالية في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس نموذجا)، ومن بين النتائج المتوصل إليها أن مؤشرات الحوكمة المالية تشكل المشكل الرئيسي لدى الدول محل الدراسة من خلال كيفية الامتثال لها وتطبيقها والدليل على ذلك التدهور في قيمة هذه المؤشرات .

كلمات مفتاحية: الحوكمة المالية، الدول المغاربية، المساءلة والشفافية، الفساد المالي، القطاع المالي.

تصنيفات JEL : G3 ، G34 ، P43

Abstract:

Because of widespread corruption and lack of regulatory means, transparency and disclosure standards among states in general and institutions in particular have raised many issues regarding how countries can improve the economic performance of countries, manage their financial resources and monitor the performance of their institutions to combat abuse of power fraud, through which they can promote and improve the pace of growth in the long term, such as the financial governance system, and

therefore we aim through this research paper to highlight the applications of financial governance standards in the Maghreb countries (Algeria, Tunisia as a model) Among the findings is that financial governance indicators are the main problem for the three countries studied through how to comply with them and apply them, as evidenced by the deterioration in the value of these indicators.

Keywords: Financial governance; Maghreb countries; accountability and transparency; financial corruption; financial sector.

JEL Classification Codes: G3, G34, P43

المؤلف المرسل: بلهاشمي جهازة، الإيميل: djahiza.belhachemi@univ-relizane.dz

1. مقدمة:

يعتبر موضوع الحوكمة المالية من بين المواضيع التي برزت في السنوات الماضية منذ الأزمات المالية التي عرفتها مؤسسات كبرى الدول، والذي تطلب حدوثها ضرورة الانتقال من النظام الاقتصادي القائم على التجارة الى النظام الاقتصادي الذي يعتمد على المعاملات المالية، ففي ظل مختلف الأزمات التي عرفتها دول العالم من قبل أصبحت اقتصاديات الدول تواجه تحديات صعبة تمثلت في انتشار قضايا الفساد وعدم الاستقرار في نظامها المالي والاقتصادي من خلال غياب المؤسسات ذات الأنظمة الشفافة الداعمة لاقتصاد السوق، فالمستثمر والمستهلك والمواطن ككل يبحث دائما عن الدولة التي تتوفر فيها الشروط المناسبة للعيش وللحفاظ على أمواله وتحقيق عوائد من خلال البيئة المؤسسية والاقتصادية المستقرة سياسيا ذات نظم قانونية فعالة، سياسات اقتصادية ومالية متحررة يتخللها نظام فعال ألا وهو نظام الحوكمة المالية.

فقد عملت العديد من الدول من بينها دول المغرب العربي على إقامة علاقات مالية واقتصادية دولية وخارجية ومن بين أهم هذه العلاقات استراتيجيات التجارة الخارجية، استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر والحصول على التمويل اللازم من قبل العديد من المؤسسات، غير أن هذه السياسات لا يمكن تحقيقها إلا من خلال وجود دولة يسودها نظام حكم ديمقراطي سياسي قانوني فعال يتضمن مختلف معايير الشفافية، العدالة، المساواة، المساواة والمسؤولية الاجتماعية، بحيث يعمل على تحقيق الاستقرار

السياسي، الاقتصادي والمالي الذي يعتبر من بين العوامل الأساسية المساهمة في تفعيل وزيادة النمو الاقتصادي، فالإطار المؤسسي الكفاء والفعال يعمل على الرفع من معدل النمو الاقتصادي للدول وذلك من خلال القدرة والكفاءة في التوظيف الجيد لمختلف الموارد المتوفرة في الدول وتخصيصها في استثمارات ذات عوائد عالية.

فعلى الرغم من اعتبار المؤسسات سواء المالية والمصرفية أو المؤسسات الاقتصادية الأساس الذي يقوم عليه اقتصاد أي بلد، حيث تقوم بتجميع المدخرات والموارد المالية وتوجيهها نحو استثمارات ذات عوائد عالية وبمخاطر أقل فالمؤسسات تعتبر إحدى أهم مقومات الاقتصاد إلا أن تأثيرها على النمو يتزايد يوم بعد يوم، فجوودة هذه المؤسسات وكفاءتها في تخصيص الموارد تلعب دورا مهما في عملية النمو في اقتصاد أي بلد، غير أن هذه المؤسسات تواجه العديد من الأزمات والدليل على ذلك الأزمات التي عرفتتها من قبل والتي أدت الى انهيارها المؤسسي، المالي والمصرفي، وهنا تأتي ضرورة وجود آليات رقابية تعمل على إدارة ومراقبة عمل هذه المؤسسات وتسيير مواردها المالية وهذه الآلية تتمثل في نظام الحوكمة المالية، التي كانت أغلب نتائجها أن الحوكمة المالية تؤدي إلى تحقيق التطور المالي والتطور المالي يؤدي إلى النمو، وعليه بما أن موضوع بحثنا يتعلق بالحوكمة المالية للمؤسسات على مستوى دول المغرب العربي سوف نقوم بدراسة تطبيقات الحوكمة المالية على عينة من الدول تتمثل في دول المغرب العربي وذلك من خلال الاعتماد على مؤشرات الحوكمة الصادرة عن البنك الدولي ومعرفة ما إذا طبقت دول المغرب العربي معايير الحوكمة المالية على مستوى مؤسساتها؟ بالاعتماد على عينة من الدول والتي تتكون من الدول التالية: (الجزائر، تونس، المغرب) وذلك بغية إجراء دراسة من خلال دراسة تطبيق معايير الحوكمة المالية في هذه الدول.

انطلاقا مما سبق يمكننا طرح التساؤل التالي:

فيما تتمثل مختلف مظاهر تطبيقات معايير الحوكمة المالية على مستوى مؤسسات دول المغرب العربي؟.

فرضية البحث:

يختلف تطبيق مؤشرات الحوكمة المالية في المؤسسات دول المغرب العربي من دولة الى أخرى ومن مؤسسة الى أخرى وذلك حسب درجة الامتثال لمدونة الحوكمة المالية وذلك تبعاً لظروف والبيئة المؤسسية والمالية التي تتميز بها كل دولة من دول المغرب العربي.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال الدور الذي تلعبه الدول في تفعيل دور ومكانة المؤسسات في المساهمة في ارساء مبادئ الحوكمة المالية ، وتنظيم العلاقات القائمة بينها وبين الأفراد المتعاملين معها ومختلف المؤسسات.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى توضيح بعض الأهداف نذكر منها:

- معرفة الأبعاد الأساسية لمضمون نظام الحوكمة في كل من الجزائر، تونس، المغرب.
 - التعرف على مدى تطور مؤشرات الحوكمة المالية في دول المغرب العربي.
 - التعرف على مدى تطور مؤشرات الحوكمة المالية في كل من الجزائر، تونس، المغرب.
- وعليه انطلاقاً مما سبق يمكننا تقسيم الورقة البحثية الى المحاور التالية:

المحور الأول: الاطار النظري التفسيري لمصطلح الحوكمة المالية.

المحور الثاني: مؤشرات الحوكمة المالية في مؤسسات دول المغرب العربي، الجزائر، تونس، المغرب نموذجاً.

2. الاطار النظري التفسيري لمصطلح الحوكمة المالية

1.2 مفهوم الحوكمة المالية:

تعتبر الموارد المالية أو المورد النقدي من بين الوسائل والأدوات المهمة لتمويل الاقتصاد الحقيقي، فقد ظهرت مع بداية ظهور الانسان أي منذ العصر القديم، واتخذت العديد من الأشكال المختلفة: كالتقود الذهبية والورقية وغيرها، فهذه الأخيرة حلت محل عملية المقايضة التي كانت تقوم على عملية التبادل أو المبادلة، وتتم من خلال مبادلة سلعة بسلعة أخرى وسرعان ما تلاشى هذا النوع من المعاملات مع بداية تطور التعامل بواسطة النقود من خلال استعمالها كوسيلة للاستثمار، الادخار والاستهلاك، حيث أصبحت تستعمل في المعاملات التي تتم عبر الأنظمة المالية للدول من خلال مختلف المؤسسات المالية

كالبنوك، والمؤسسات غير المالية كمؤسسات الوساطة المالية، مؤسسات التأمين ومختلف الأسواق المالية، وحتى المؤسسات الاقتصادية، فتطور اطار التعامل بها من خلال استخدامها كوسيلة لممارسة النشاط التجاري، الاستثماري، الاستهلاكي، ومع مرور الزمن تطورت مختلف أشكالها لتصبح هيكل وأساس النظام المالي سواء في شكل أوراق أو سيولة، أو قروض، أو ودائع وغيرها من مختلف الأشكال المتنوعة التي تعبر عن المورد النقدي والتي تتداول إما عن طريق الأسواق المالية أو عن طريق القطاع المصرفي أو المؤسسات على اختلاف أنواعها ومجالات عملها، فالحوكمة المالية مصطلح ظهر من خلال تسهيل مختلف المعاملات المالية وفرض الرقابة على تداول الأموال بالاعتماد على مجموعة من الآليات الرقابية في ايطار مبدأ الشفافية، المساءلة، المساواة والمسؤولية الاجتماعية.

فالحوكمة المالية مفهوم وآلية جديدة لإدارة الشؤون المالية في المؤسسات بصفة خاصة وإدارة شؤون الدولة والمجتمع بصفة عامة، كإطار أساسي فعال ونزيه لإدارة شؤون المؤسسات وحمايتها من مختلف الأزمات التي عرفتها من قبل بسبب سوء التسيير، فالحوكمة المالية توفر مختلف القواعد والمعايير التي تتخللها مبادئ الشفافية والمساواة، المسؤولية الاجتماعية والعدالة والمساءلة من أجل إدارة النظام المالي المؤسساتي للدول الذي ينعكس من خلال التطبيق الجيد لمعاييرها، فقد سارعت العديد من الدول الى تبني هذا المفهوم ابتداء من مختلف الأزمات التي عرفتها كبديل يعمل على تفسير سوء التسيير وسوء استخدام السلطة داخل المؤسسات وضعف أدائها المالي، فمن خلال العرض النظري لمختلف الأدبيات المتعلقة بمصطلح الحوكمة المالية، فالهدف الأساسي والنهائي من تطبيق الحوكمة المالية على مستوى المؤسسات هو توفير نظام مؤسساتي مالي فعال قادر على المساهمة في عملية النمو من خلال قدرتها على إدارة المخاطر والتقليل من مختلف الأزمات التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسات، وقد وردت العديد من المفاهيم التي تفسر مفهوم الحوكمة المالية نذكر منها:

عرفها (M.Abdesselam Abouddrar) بأنها "جميع العمليات والقواعد والمعايير والقيم والمؤسسات التي تمكن من خلالها مختلف الجهات الفاعلة (الهيئات العامة المحلية والدولة والمؤسسات) على العمل على

إدارة النظم المالية والأسواق في جميع الأقاليم على الصعيدين العالمي والمحلي " (aboudrar, 2012, p. 03)، حيث تتضمن تعظيم قيمة المساهمين استنادا إلى الالتزام بأخلاقيات الأعمال .

فالحوكمة المالية تعتبر عن مختلف المعايير التي تستخدمها مختلف الجهات من أجل إدارة النظام المالي في دولة ما خصوصا فيما يتعلق بإدارة المؤسسات المالية وانعاسه مبادئ الحوكمة المالية على أدائها المالي (aboudrar, 2012, p. 03)

كما عرفها البنك الدولي في تقريره الصادر عام 1989 على أنها: " تشمل مختلف الترتيبات المؤسسية للدولة عمليات صياغة السياسات واتخاذ القرارات والتنفيذ، تدفق المعلومات داخل الحكومة، والعلاقة العامة بين المواطنين والحكومة " (Woods , 2000, p. 824)

فالحوكمة تتضمن مختلف المبادئ كالشفافية، المساءلة والمسؤولية الاجتماعية والمساواة إلى جانب حقوق الملكية العادلة والمشاركة، الديمقراطية .

كما تعرف على أنها: "مجموعة من العلاقات التعاقدية التي تربط بين إدارة الشركات ومساهميها و أصحاب المصالح فيها، وذلك من خلال إيجاد الاجراءات والهياكل التي تستخدم لإدارة شؤون الشركة، وتوجيه أعمالها من أجل ضمان تعزيز الأداء والإفصاح والشفافية والمساءلة بالشركة وتعظيم الفائدة للمساهمين على المدى الطويل مع مراعاة مصالح الأطراف المختلفة. " (زين العابدين علي ، 2004 ، صفحة 260)، فمعايير الحوكمة المالية تطبق لمعالجة المشاكل و الاختلالات المالية والاقتصادية وحتى السياسية والاجتماعية التي تعرفها المؤسسات والدول (الماضي، 2009)، فإذا كانت الحوكمة عبارة عن مختلف التدابير والاجراءات والعوامل التي تتخذها الدولة وتعمل على تطبيقها لإقامة شركات سوقية حقيقية ذات نظام حكم جيد تسوده مختلف معايير الشفافية والعدالة والمساءلة و المسؤولية الاجتماعية، فإن الحوكمة المالية تعتبر الوسيلة اللازمة لاستعادة ثقة المساهمين ومعالجة مشكل تضارب المصالح داخل المؤسسة (Abdelkader, MAARIF, & BENHAMIDA, 2014, p. 102) وذلك من خلال العمل على تسيير شؤون الشركات وأموال المستثمرين وحماية مصالح مختلف الأطراف الفاعلة في المؤسسة.

1.3 النظريات المفسرة لنظام الحوكمة المالية:

النظرية التعاقدية المالية للحوكمة: من منظور هذه النظرية فإنها تعتبر الشركة وحدة تتكون من مجموعة من العقود حيث تجمع هذه العقود بين المسؤولين عن الشركة والموردين والزبائن، فحسب (Gérard charreaux 2000) تنظيم النشاط الاقتصادي داخل المؤسسة وبين المؤسسة ومختلف المؤسسات الأخرى يتطلب التعاون من أجل خلق القيمة، ويعتبر أمر صعب نتيجة لتضارب المصالح داخل المؤسسة وعدم تماثل المعلومات المتعلقة بالمؤسسة بحيث لا يحقق مستوى القيمة، ويفسر نظام الحكم الذي يستند على أساس المنهج التعاقدية بقدرته على التقليل من خسائر القيمة ففعالية الحكم تقاس من خلال قدرته على التقليل والحد من هدر موارد حملة الأسهم وتعرضهم للخسارة، ووفقاً للمنظور الذي اقترحه كل من (Jensen et Meckling 1976) و(Fama 1980) بهدف الحد من تضارب المصالح بين المساهمين و المسؤولين حيث يتكون من آليات متعمدة على الحق في التصويت في اختيار مجلس الإدارة، نظام الأجور المراجعات الحسابية وآليات "عقوبة" مرتبطة بعمل الأسواق (بلهاشمي، 2020)، مثل: تنظيم النزاعات، آليات الاجراءات القانونية للتسوية القضائية وآليات غير رسمية، وتعتبر من الآليات المسيطرة على المسؤولين فهؤلاء الآخرون يعملون على تحسين عملهم من خلال الإدارة الجيدة لتعظيم سمعتهم وقيمتهم في السوق حيث يعمل مجلس الإدارة على تشجيع المسؤولين لتحقيق النجاح إما من خلال نظم الأجور أو المكافأة حيث تقاس فعالية مجلس الإدارة من خلال قياس التكلفة التي يتحملها نتيجة الخسارة في القيمة أي إذا كانت التكلفة التي يدفعها أقل من الانخفاض في خسارة القيمة، والخسارة تنجم من خلال سوء استخدام السلطة إما من خلال الإفراط في الاستثمارات أو الاستثمار في استثمارات ذات عوائد قليلة أو استثمارات غير مناسبة والإفراط في النفقات، تركز هذه النظرية على الاستثمار المالي والكفاءة التي تقاس على أساس أداء حملة الأسهم ونظم الحوافز التي تعمل على تحقيق المساواة بين مصالح المسؤولين التنفيذيين وأصحاب الأسهم (charreaux , 2000, pp. 04-07) من هنا ظهرت العديد من النظريات التي تفسر تطبيق نظام الحوكمة المالية في المؤسسات وذلك من خلال اهتمامها وتركيزها على الجانب المالي للمؤسسة.

3. مؤشرات الحوكمة المالية:

هناك العديد من المؤشرات التي تعكس تطبيقات نظام الحوكمة المالية في المؤسسات نذكر منها:

1.3 المتغيرات والمؤشرات الدالة على تطبيقات الحوكمة المالية في المؤسسات:

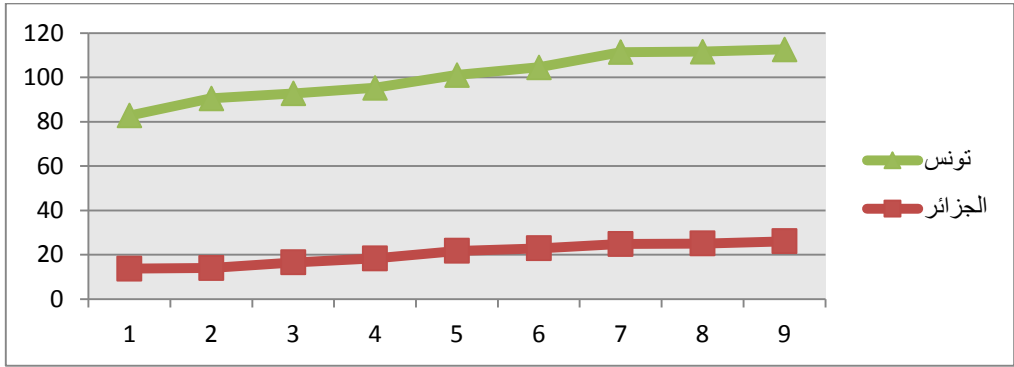
هناك العديد من المتغيرات التي تدل على مدى تطبيق معايير الحوكمة المالية في المؤسسات وتعكس

مدى تطور هذه المؤسسات نذكر منها:

مؤشر تطور القطاع المالي (FD): لقد تم التعبير عن مؤشر التطور المالي من قبل العديد من الباحثين أمثال (Perrault, Bailliu and lafrance 2001) في دراساتهم بمؤشر حجم القروض المقدمة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي وذلك من أجل تحديد علاقة هذا المؤشر بمعدل النمو الاقتصادي، حيث كلما كان النظام المالي للدولة متطورا كلما ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي أي أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين (yougbaré, 2009, p. 159) حيث سوف نستخدم مؤشر نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي (الإئتمان المحلي المقدم من القطاع المصرفي للقطاع الخاص كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) من أجل قياس درجة الانفتاح المالي الداخلي لكل دولة حيث يعتبر من بين المؤشرات التي تعبر عن سياسة التحرير المالي التي تعتبر من بين سياسات تطبيق نظام الحوكمة المالية، كما يعتبر من أهم المؤشرات التي تدل على التطور المالي حيث يشير إلى مدى مساهمة القطاع المصرفي في تمويل القطاع الخاص، ويعتبر من بين أهم المؤشرات التي تقيس حجم الوساطة المالية، فارتفاع هذه النسبة يشير إلى زيادة الإعتماد على القطاع المصرفي للتمويل، كما تعكس الزيادة في التطور المالي للقطاع المالي (Sanchez , Yu Jung-Suk , & Benito , 2011, p. 91) ويرمز إليه بالرمز **CP**، كما يقيس هذا المؤشر مساهمة البنوك المحلية في منح قروض وتسهيلات للقطاع الخاص من أجل انجاز وخلق العديد من المشاريع الاقتصادية حيث أنه كلما زادت نسبة القروض كلما انعكس ذلك بالاجاب على النمو الاقتصادي، حيث يقيس مؤشر الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص الى **PIB** مستوى الوساطة المالية في الاقتصاد، كما يقيس هذا المؤشر درجة انخراط النظام المصرفي في منح وتقديم تسهيلات وقروض من خلال تطور القطاع المصرفي الذي ينعكس من خلال عمليات جمع المعلومات، مراقبة المديرين، تسهيل عملية التبادل،

تنوع المخاطر (عبد الله الجهني، 2001، صفحة 117) وكل هذه العمليات والاليات تعتبر من بين مظاهر تطبيق نظام الحوكمة المالية، من أجل قياس مستوى الانفتاح المالي المحلي عمل العديد من الباحثون على استخدام مؤشر القروض المقدمة للقطاع الخاص أو الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص من أجل قياس مستوى التنمية المالية، حيث استخدم الباحثان في دراستها هذا المؤشر من أجل قياس مستوى الانفتاح المالي والاقتصادي لدولة ايرلندا، من أجل تحديد طبيعة العلاقة بين هذا المؤشر والنمو الاقتصادي الذي حققته دولة ايرلندا، ومن بين النتائج المتوصل إليها أن حالات عدم الاستقرار المالي الذي عرفتها الدولة كانت نتيجة الانفتاح المالي والاقتصادي الذي تسبب في زيادة حجم ونسبة القروض غير المسترجعة أو المستردة، حيث أن القروض المقدمة للقطاع الخاص على المدى الطويل والقصير الموجه نحو استثمارات ذات عوائد جيدة أو استثمارات منتجة تعتبر المحرك الرئيسي لعملية النمو التي عرفها الاقتصاد الارلندي، وهذا يعكس دور القطاع البنكي في عملية النمو الاقتصادي (Heritage Foundation, 2019)

الشكل 1: نسبة الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص في كل من الجزائر، تونس، المغرب (2011-2019)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

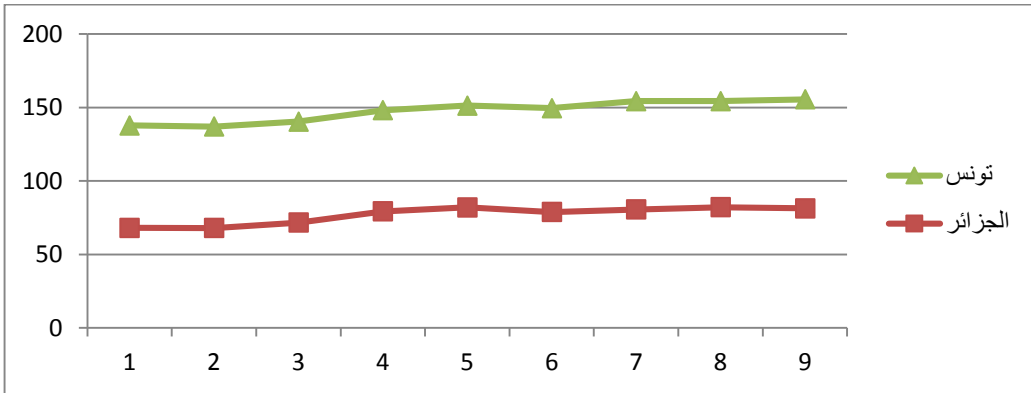
نلاحظ من خلال الشكل السابق أن نسبة الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص في الدول محل الدراسة تتراوح بين الارتفاع والانخفاض، حيث تتفوق دولة تونس على الجزائر وهذا بسبب التسهيلات المالية

وسياسة التحرير المالي التي اتبعتها هذه الدول في السنوات الماضية وهو ما يعكس تطبيق نظام الحوكمة المالية.

مؤشر السيولة: يمثل هذا المؤشر المعروض النقدي بمعناه الواسع إلى إجمالي الناتج المحلي الذي يقيس مستوى العمق المالي وهو من بين المؤشرات الممثلة للجهاز المصرفي، حيث $M2$ تعكس قيمة العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي مضافا إليها مختلف الودائع (الجارية، وودائع لأجل وودائع التوفير) حيث يعكس هذا المؤشر أهمية قطاع الوساطة المالية في النمو وقد استخدم هذا المؤشر في العديد من الدراسات ويرمز إليه بالرمز $M2/GDP$ (ألمان، 2005، صفحة 55)

والشكل الموالي يوضح حجم المعروض النقدي في مؤسسات الدول محل الدراسة:

الشكل 2: حجم السيولة في الدول الثلاث محل الدراسة (2011-2019).



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن المعروض النقدي في الدول محل الدراسة يتراوح بين الارتفاع والانخفاض، حيث تتفوق دولة تونس من حيث نسبة السيولة المتداولة على دولة الجزائر وهذا بسبب التسهيلات المالية وسياسة التحرير المالي التي اتبعتها هذه الدول في السنوات الماضية وهو ما يعكس تطبيق نظام الحوكمة المالية.

مؤشرات البنك الدولي: عمل البنك الدولي على تحديد طرق قياس درجة الحكم بستة معايير للحوكمة على مستوى الدول، وفي هذا الصدد يقترح (Kauffman) ستة مؤشرات لقياس الحوكمة في دولة ما

أو مؤسسة ما، حيث أن كل مؤشر يأخذ قيمة ما بين (-2.5) و (+2.5) تسمح بوصف نوعية الخدمات التي تقدمها الدولة في مجال معين، وتشمل هذه المجالات نطاق تدخل الدولة أو ما يعرف بأبعاد الحوكمة والتي تتمثل في ست معايير والتي تعتبر مبادئ العامة للحوكمة (بلهاشمي، 2020)، وهي مبنية في الجدول الموالي :

الجدول 1: مؤشرات قياس الحوكمة وفق البنك الدولي.

المؤشر	مفهومه
مؤشر المشاركة و المساءلة (VA)	يقيس المؤشر مدى قدرة المواطنين على المشاركة في عملية اتخاذ القرارات، و رسم السياسات الحكومية، وقياس مستوى الإعلام والإفصاح عن المعلومات لدى الدول والمؤسسات .
مؤشر سيادة القانون: (RL)	يقيس مدى ثقة المتعاملين بتطبيق القوانين من قبل الحكومة بشكل عادل.
مؤشر جودة التشريعات و تطبيقها (RQ) :	يقيس مدى قدرة الحكومة على صياغة و تنفيذ سياسات فعالة، حيث يشمل هذا المؤشر قدرة وعمل الحكومة على صياغة وتنفيذ القوانين والسياسات التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية في القطاع العام والخاص من خلال العمل على تنظيم حياة المجتمع بهدف خلق نمو اقتصادي والعمل على تحقيق التنمية (علي ل.، 2016، صفحة 04)، فالهدف من تحسين كفاءة هذا المؤشر هو رغبة الحكومة في جذب وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية وخلق بيئة مؤسسية جيدة تعمل على المساهمة في عملية النمو.
مؤشر الاستقرار السياسي: (PS) :	يعكس مدى الاستقرار السياسي الذي يسود دولة معينة.

مؤشر فعالية الحكومة (GE) : يقيس نوعية الخدمات العامة، و كفاءة جودة الخدمات المدنية، و استقلال الإدارة و درجة استقلالية عمل الحكومة عن الضغوط و الممارسات السياسية، حيث يعمل هذا المؤشر على الرفع من مستوى كفاءة الأداء الحكومي في خدمة وإدارة الشؤون العامة، فخدمة المجتمع والأفراد من بين أهم احد الوظائف الرئيسية للحكومة (Kaufman, 2008, p. 04)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: - (الشمري، مايج، عويش، و حسين، 2016، صفحة 04)، (Kaufman, Danial , Kraay , & Arat, 2008, p. 04)

درجة الحرية المالية: هو مؤشر صادر عن صحيفة وول ستريت و مؤسسة (Heritage Foundation)، حيث أن درجه قريبة من 100 يعني أن العبء الضريبي منخفض: الأفراد والشركات لديها القليل من الضرائب للدفع الحرية الضريبية عالية جدا، مع أكثر من 95، بما يقارب 30 أو 40 يكون العبء الضريبي مرتفعا بالنسبة لكل من الشركات والأفراد، كما تدل الدرجة القريبة من 100 على أن الحكومة لديها القليل من التدخل في المجال المالي، وبالتالي فإن استقلال البنوك يتم تمديدها، وتقتصر الحكومات علي ضمان الامتثال للعقود أو منع الغش أما 10 نقاط، تعني التحكم في الائتمان من قبل الحكومة والبنوك قد تكون مملوكة للدولة (Heritage Foundation، 2019)

4. المحور الثاني: مؤشرات الحوكمة المالية في مؤسسات دول المغرب العربي، الجزائر، تونس، نموذجا.

تختلف مؤشرات الدالة على تطبيق نظام الحوكمة المالية من دولة الى وذلك حسب البيئة المؤسسية لكل دولة ومدى اهتمام هذه الدول بالتطبيق الجيد والامتثال لمعايير الحوكمة المالية.

1.4 مؤشرات الحوكمة العالمية في كل من الجزائر، تونس:

مظاهر تطبيق نظام الحوكمة المالية في دول المغرب العربي

-الجزائر، تونس نموذجا-

الجدول 2: أداء دولة الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر الحوكمة العالمية للفترة (2011-2019).

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	البيان
-0.62	-0.63	-0.60	-0.68	-0.65	-0.60	-0.47	-0.50	-0.54	مؤشر السيطرة على الفساد
-0.52	-0.44	-0.59	-0.53	-0.50	0.35	-0.53	-0.53	-0.56	مؤشر فعالية الحكومة
-1.00	-0.83	-0.92	-1.10	-1.09	-1.19	-1.20	-1.33	-1.36	مؤشر الاستقرار السياسي
-1.30	-1.26	-1.20	-1.17	-1.17	-1.28	-1.17	-1.28	-1.19	مؤشر جودة التشريعات
-0.82	-0.78	-0.86	-0.86	-0.86	-0.77	-0.69	-0.77	-0.81	مؤشر سيادة القانون
-1.04	-0.98	-0.90	-0.86	-0.85	-0.82	-0.89	-0.91	-1.00	مؤشر المشاركة و المساءلة

source : <http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports>.

الجدول رقم 3: أداء دولة تونس في المؤشرات الفرعية لمؤشر الحوكمة العالمية للفترة (2011-2019).

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	البيان
-0.08	-0.05	-0.11	-0.13	-0.07	-0.04	-0.07	-0.06	-0.06	مؤشر السيطرة على الفساد
-0.10	-0.11	-0.08	-0.23	-0.12	-0.12	-0.07	-0.03	0.02	مؤشر فعالية الحكومة
-0.83	-0.86	-1.02	-1.14	-0.96	-0.85	-0.90	-0.72	-0.35	مؤشر الاستقرار السياسي
-0.44	-0.51	-0.41	-0.47	-0.41	-0.38	-0.33	-0.19	-0.19	مؤشر جودة التشريعات
0.06	0.04	0.06	0.00	-0.07	-0.11	-0.19	-0.13	-0.13	مؤشر سيادة القانون
0.28	0.21	0.16	0.30	0.24	0.19	-0.08	-0.17	-0.37	مؤشر المشاركة و

source : <http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports>.

تفسير مؤشرات الحوكمة من خلال الجدول السابق في كل من: دولة الجزائر، تونس:

بالنسبة لمؤشر السيطرة على الفساد: نلاحظ من خلال الجداول السابقة أن قيم مؤشر السيطرة و مكافحة الفساد سالبة طوال فترة الدراسة 2011-2019 بالنسبة لمجموعة الدول محل الدراسة مما يعكس ما ضعف كل من دولة الجزائر، وتونس في مكافحة الفساد إلى جانب انتشاره في أنظمتها السياسية، وعدم امتلاك مواطني هذه الدول القدرة على مساءلة و محاسبة القائمين على إدارة شؤون الدول وتسييرها.

مؤشر فعالية الحكومة: نلاحظ من خلال الجداول السابقة أن فعالية الحكومات في كل من دولة الجزائر، تونس قد صنفت في الفئة المتدنية وضعيفة، بحيث لم تحسن قيمة المؤشر طيلة فترة الدراسة الممتدة من 2011 الى 2019 في كل الدول محل الدراسة.

مؤشر الاستقرار السياسي: صنفت دول المغرب العربي ضمن فئة الدول الضعيفة و المتدنية من حيث مستوى الاستقرار وأكثر خطورة سياسيا.

مؤشر جودة التشريعات و تطبيقها: من خلال بيانات الجداول السابقة فإن درجات مؤشر جودة التشريعات وتطبيقها في الدول محل الدراسة اتجهت من وضع سيء إلى أسوء، مما يعني أن حكومة هذه الدول تعمل على تحسين جودة التشريعات حيث لا تعمل على وضع سياسات فعالة لتشجيع تنامي وتكامل القطاع العام مع القطاع الخاص، وتوفير مختلف القوانين التي تعمل على حماية وتشجيع الاستثمار وهذا ما أدى إلى ضعف هذه الدول اقتصاديا .

مؤشر سيادة القانون: وفقا لبيانات الجداول السابقة فإن درجات مؤشر سيادة القانون اتجهت من وضع جيد إلى وضع أكثر تحسن في دولة تونس مما يعني أنه من الناحية الواقعية أن الحكومة التونسية تعمل على بذل جهود فعلية معتبرة لوقف انتشار الفساد أو وإصلاح مختلف القوانين والأنظمة السياسية والعمل على زيادة الثقة في إمكانية حماية الحقوق العامة و الخاصة، وتكريس مبدأ سيادة القانون أما

بالنسبة لدولة الجزائر فإن درجات مؤشر سيادة القانون اتجهت من وضع سيئ إلى وضع أسوأ، مما يعكس عدم سيادة القانون في كل دولة الجزائر.

مؤشر المشاركة و المساءلة: وفقا لبيانات الجدول فإن درجات مؤشر المشاركة والمساءلة تراوحت بين الموجبة والسالبة في دولة تونس طيلة فترة الدراسة 2011-2019 حيث تراوحت من متدنية الى جيدة نوعا ما فقد توجهت من قيم سالبة الى قيم موجبة وهي في تحسن مستمر، أما بالنسبة لكل من دولة الجزائر فإن درجات مؤشر المشاركة و المساءلة طيلة فترة الدراسة 2011 إلى 2019 سالبة وتراوحت من منخفضة إلى سيئة .

إجمالا تظهر مؤشرات الحوكمة العالمية طيلة فترة الدراسة 2011 إلى 2019 ضعف الحوكمة في دول المغرب العربي محل الدراسة.

نلاحظ بأن جميع مؤشرات الحوكمة سالبة في الإشارة الى حالة الاقتصاد الجزائري، مما يعني التأثير السلبي وغياب الحكم الراشد في الجزائر والذي يؤثر سلبا على الأداء الاقتصادي في جميع المجالات، ماعدا الاقتصاد التونسي تظهر مؤشرات الحوكمة العالمية خلال فترة 2011-2019 تحسن نظام الحوكمة في دولة تونس و هذا من خلال التباين في بعض مؤشرات الحوكمة.

2.4 مؤشر الإفصاح: يسعى هذا المؤشر إلى معرفة نطاق إفصاح الشركات من حيث مدى تطبيق مبدأ الشفافية في الإفصاح عن المعلومات والبيانات والجدول الموالي يوضح نطاق الإفصاح لدى المؤسسات في دولة الجزائر، وتونس.

الجدول رقم 5: مؤشر نطاق الإفصاح لدى الشركات الجزائرية، التونسية، (0=أقل إفصاحا إلى 10=أكثر إفصاحا) من سنة 2011 إلى سنة 2019.

السنوات	الجزائر	تونس
2011	4	4
2012	4	4
2013	4	4
2014	4	4
2015	4	4
2016	4	4
2017	4	4
2018	4	6
2019	4	6

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

نلاحظ من خلال الجدول أن مؤشر الإفصاح لدى الشركات الجزائرية قليل وثابت طيلة سنوات الدراسة وهذا ما يعكس ضعف المؤشر على مستوى الشركات الجزائرية نظرا لغياب أساليب الرقابة، أما بالنسبة للشركات التونسية قيم مؤشر الإفصاح كانت ثابتة وبعدها ارتفعت في سنة 2018 وسنة 2019 حيث قدرت ب 6 درجات وهذا ما يعني أن هناك تحسن في قيمة هذا المؤشر في دولة تونس مما يعني قوة الآليات الرقابية التي يفرضها نظام الحوكمة المالية في المؤسسات التونسية.

3.4 مؤشر الحرية النقدية:

يعكس هذا المؤشر مدى تدخل الحكومة في شؤون القطاع المالي، فالدرجة القريبة من 100 تعني أن الحكومة ليس لها أي مجال للتدخل في شؤون القطاع المالي من حيث الائتمان وحجم القروض المقدمة وغيرها.

مظاهر تطبيق نظام الحوكمة المالية في دول المغرب العربي

-الجزائر، تونس نموذجا-

الجدول رقم 6: قيمة مؤشر الحرية النقدية في كل من الجزائر، تونس، المغرب خلال الفترة الممتدة من 2011 الى 2019.

السنوات	الجزائر	تونس
2009	30	30
2010	30	30
2011	30	30
2012	30	30
2013	30	30
2014	30	30
2015	30	30
2016	30	30
2017	30	30

Source : Heritage Foundatio

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن قيمة مؤشر الحرية النقدية في دولة الجزائر ثابت طيلة فترة الدراسة الممتدة من 2011 الى 2017 وتقدر قيمته ب 30 مما يعني أن عملية الائتمان تخضع لسيطرة وتدخل الحكومة في المجال المالي أو القطاع المالي، أما في دولة تونس أيضا قيمة مؤشر الحرية النقدية ثابت طيلة فترة الدراسة والتي تقدر ب 30 درجة مما يعني تدخل الحكومة في المجال المالي.

4. خاتمة:

من خلال دراستنا لمعايير الحوكمة المالية وتفسيرنا لمختلف المؤشرات الدالة على تطبيقها، وتبعنا لمختلف المفاهيم المتعلقة بمصطلح الحوكمة المالية ومختلف معايير التي أصبحت تشكل إحدى الركائز الأساسية والحوارية لأي استيرراتيجية نمو، حيث تعددت الأبعاد المؤسسية وأهدافها فقد ارتبطت عملية تحسين مؤشرات الحوكمة المالية ونظامها بالبيئة المؤسسية والأنظمة القانونية في كل دولة، فقدت تميزت البيئة المالية لدول المغرب العربي بالعديد من الخصائص المالية التي ارتبطت بأدائها الاقتصادي والمالي، ولكن هذه الدول كان لابد عليها من القيام باجراء العديد من الاصلاحات المالية والاقتصادية في اطار سياسات التحرير المالي وذلك بغية تهيئة الاطار المؤسسي الملائم لمواصلة عملية النمو و إصلاح مؤسساتها و القضاء على مختلف أشكال الفساد والمساهمة في تحسين الأداء المالي والاقتصادي للدول من خلال تطبيق معايير الحوكمة المالية، حيث نلاحظ أن التفاوت في تطبيق معايير الحوكمة المالية يعتمد على طبيعة البيئة المؤسسية في كل دولة من الدول محل الدراسة، الى جانب نوعية الأنظمة المالية ونوعية القوانين المطبقة في كل دولة، حيث توصلنا الى مجموعة من النتائج وهي كالتالي:

- مؤشرات الحوكمة المالية تشكل المشكل الرئيسي لدى الدول من خلال كيفية الامتثال لها وتطبيقها والدليل على ذلك التدهور في قيمة مؤشرات الحوكمة المالية في مجموعة الدول محل الدراسة.

- ترتبط تطبيقات الحوكمة المالية لأي بلد بمستوى فاعلية أنظمتها القانونية.

- نلاحظ بأن جميع مؤشرات الحوكمة سالبة في الإشارة في حالة الاقتصاد الجزائري والاقتصاد المغربي والاقتصاد التونسي مما يعني التأثير السلبي وغياب الحكم الجيد في هذه الدول والذي يؤثر سلبا على الأداء الاقتصادي والمالي في جميع المجالات وبالتالي فقدان ثقة المواطنين في مدى مصداقية القوانين التشريعية والمالية المتعلقة بالبيئة المؤسسية لذا يتوجب على هذه الدول الالتزام بالتطبيق الأمثل لمؤشرات ونظام الحوكمة المالية.

- العمل على تهيئة البيئة المؤسسية المناسبة التي تتضمن كل من مبدأ الشفافية، المساواة، الإفصاح والمسؤولية الاجتماعية .

الاقتراحات:

-السهر على تحسين البيئة المؤسسية وتوفير المناخ المناسب لتطبيق نظام الحوكمة المالية في مؤسسات الدول النامية.

-تبني مفهوم ومعايير واضحة للحوكمة المالية للمؤسسات متفق عليها من أجل العمل على تحديد طبيعة معايير الحوكمة المالية المستخدمة من قبل المؤسسات بشكل جيد.

-إنشاء قاعدة بيانات متعلقة بتطبيقات الحوكمة المالية في مؤسسات الدول من أجل مساعدة الباحثين على الحصول على مختلف المعلومات المتعلقة بالمؤسسات.

-ضرورة الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة والناشئة في مجال تطبيق نظام الحوكمة المالية.

-إنشاء موقع الكتروني يتعلق بنظام الحوكمة المالية في المؤسسات، والذي يحتوي على كل المعلومات المتعلقة بممارسة نظام الحوكمة المالية.

-تنظيم دورات تكوين لمسيري المؤسسات لتعريفهم بالمفهوم الصحيح لنظام الحوكمة المالية.

5. قائمة المراجع:

- 1.الشمري، شبيب مايج ، عويش ، و علي حسين. (2016). العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية. مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ،جامعة واسط، العراق(22).
- 2.Abdelkader, MAARIF, M., & BENHAMIDA, M. (2014). Les modèles de la gouvernance d'entreprise. *les cahiers du mecas*.
- 3.abouddrar, M. (2012). *gouvernance financière au maroc etat des lieux et perspectives*. ,institut supérieur de l'administration ,programme « agorade la gouvernance. marroc.
- 4.Gérard charreaux .(2000) . le conseil d'administration dans les théories de la gouvernance .*pole d'économie et de gestion*.
- 5.Heritage Foundation .(2019) .*perspective monde ,date de consultation* . Heritage Foundation.

6. Kaufman ،Danial ، Kraay و ، Arat .(2008) .governance indicators :where are we ,where should we be going .”?*the world bank research observer,oxford university press.*(01)04 ،
7. Lassana yougbaré .(2009) .*effets macroéconomiques des régimes de change :essais sur la volatilité,la croissance économique et les déséquilibres du taux de change rée* .theses de doctorat en science économique à l’université d’Auvergne.
8. N Woods .(2000) . *The challenge of good governance for the IMF and the World Bank themselves* .World development.
9. Sanchez ، Kabir Hassan Yu Jung-Suk و ، M Benito .(2011) . financial development and economic growth : New evidence from panel data . *The Quarterly Review of Economics and Finance*.
10. الكثیري عبد الله الجھني .(2001) . تطور النظم المصرفية و أثره على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي . مجلة آفاق اقتصادية .
11. جھیزة بلھاشمی .(2020) . دور الحوكمة المالية للمؤسسات في الدول الناشئة . معسكر الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية مؤسسة.
12. عبد الرحمان الماضي .(2009) . حكامه المجتمع المدني العمل الجمعي نموذجاً . مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد(30)، 09-10.
13. لؤي علي زين العابدين علي .(2004) . الحوكمة وأثرها في تنشيط حركة الاستثمار في السوق المصرية . مجلة المحاسب ،جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية .
14. محمد شريف ألمان .(2005) . محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية . تأليف ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.